

بسم الله الرحمن الرحيم

## نظام الحكم في الدولة

ورقة مقدمة إلى فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

من ( أنصار الله )

إعداد الدكتور / أحمد شرف الدين

تتردد الأنظمة المعاصرة بشأن نظام الحكم في الدولة بين ثلاثة أنظمة على النحو الآتي:

١. النظام الرئاسي : ويقوم هذا النظام على أساس أن تكون السلطة التنفيذية بيد شخص واحد هو الرئيس الذي يتم انتخابه مباشرة من الشعب . ولا توجد في ظل هذا النظام حكومة ، أما الوزراء ليسوا إلا موظفين لدى الرئيس ينفذون سياساته ، ومن ثم فإن الرئيس يمتلك السلطة ويتحمل المسؤولية . وأبرز مثال لهذا النظام هي الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل .

٢. النظام البرلماني : ويقوم على أساس أن تكون السلطة التنفيذية بيد الحكومة ( مجلس الوزراء ) ورئيسها ؛ وتنتخب الحكومة في هذا النظام من البرلمان حيث يقوم الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات النيابية أو أحزاب ائتلاف بتشكيل الحكومة ، ومن ثم فإن الحكومة هنا هي صاحبة السلطة وهي التي تتحمل المسؤولية ، أما الرئيس في هذا النظام فهو رئيس شرفي يسود ولا يحكم ، أي أنه ليس له سلطة ولا يتحمل مسؤولية ويتم انتخابه من البرلمان . وأبرز مثال لهذا النظام هي بريطانيا والهند وإسرائيل .

٣. النظام المختلط : وتتوزع السلطة التنفيذية في هذا النظام بين رئيس جمهورية ويتم انتخابه من الشعب وحكومة تنتخب من البرلمان ، بحيث يكون للرئيس جزء من السلطة ويكون مسؤولا عنها والجزء الآخر للحكومة وتكون مسؤولة عنها وتميل السلطة هنا – غالبا – لصالح الرئيس . وأبرز مثال لهذا النظام فرنسا ومصر والجزائر .

وبتحليل بنية الدولة في اليمن منذ قيام الجمهورية اليمنية يتبين ما يأتي :

١. توزعت السلطة التنفيذية وفقا لاتفاق إعلان الجمهورية اليمنية ووفقا لأول دستور تم الاستفتاء عليه بين مجلس رئاسة وحكومة وتم تعديل هذا الوضع بالتعديل الدستوري بعد حرب صيف ( ١٩٤٤ م ) حيث أضحت السلطة موزعة

بين رئيس منتخب من الشعب وحكومة ، ومالت السلطة فيه لصالح الرئيس دون مسؤولية تذكر . ويتدرج هذا النظام بشكل عام ضمن النظام المختلط وفقا للنموذج الفرنسي .

والأنظمة السابقة تجسد جميعا بشكل أو بآخر الفلسفة الليبرالية والديمقراطية القائمة على أساس سلطة الشعب ، وبمعنى آخر تنساق هذه الأنظمة مع فكرة الدولة المدنية كهوية سياسية . وهي الفكرة التي تبناها دستور الجمهورية اليمنية المعدل سنة ( ١٩٤ م ) في المواد ( ٤ - ٦ ) منه . غير أن هذا الدستور وقع في التناقض عندما تبنى في نفس الوقت فكرة الدولة الدينية في المواد ( ١ - ٣ ) منه ، وقد أدى به هذا التناقض إلى عدم قدرته على تجسيد الفكرتين معا في الأحكام المتعلقة بنظام الحكم في الدولة ولم يكن له من خيار إلا تجسيد فكرة واحدة فجنح إلى فكرة الدولة المدنية وأعرض عن تجسيد فكرة الدولة الدينية .

وبعرض نظم الحكم الثلاثة السالف الإشارة لها ومن بينها النموذج الثالث الذي أخذ به دستور الجمهورية اليمنية على ميزان نظام الحكم في الإسلام الذي يجسد فكرة الدولة الدينية يتضح التباين بينهما في أمور جوهرية نشير إلى أهمها فيما يأتي :

١. نظام الحكم في الدولة الإسلامية وفقا لما بسطه الإمام الماوردي من فقهاء الشافعية والإمام ابن جماعة من فقهاء الحنابلة وغيرهما من أئمة الفقه الإسلامي يقوم على أساس ( وجوب نصب إمام ) ومن ثم فإن النظام الإسلامي لا يلتقي مع النظام البرلماني أو النظام المختلط .

٢. قد يبدو النظام الرئاسي متفقا مع النظام الإسلامي من حيث أن كلا منهما يركز السلطة التنفيذية في يد شخص واحد ، وهذا صحيح من هذا الوجه ولكن هناك وجوه أخرى عديدة يختلف فيها النظام الإسلامي عن النظام الرئاسي الوضعي نشير إلى أهمها فيما يأتي :

أ. النظام الإسلامي يشترط في صاحب الولاية العامة أي ( الإمام ) أو الرئيس بالتعبير المعاصر شروطا مشددة لا يتطلبها النظام الرئاسي المعاصر ويصل عدد هذه الشروط إلى عشرة كما عددها ابن جماعة والماوردي وغيرهما من أئمة الإسلام ومنها العلم المؤدي إلى الاجتهاد وغيره من الشروط التي نقل الاجماع عليها في عصر الصحابة والتابعين . وهذه الشروط لا تتوفر إلا لعدد قليل من الناس . أما النظام المعاصر فإن شروط الرئيس شروط تتوفر لجميع المواطنين . وبين الشروط المشددة في الإمام وفقا للنظام الإسلامي أنه معني بحراسة الدين . ولا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة إلا من هو فقيه في الدين .

ب. لا تعتقد الولاية العامة في النظام الإسلامي إلا بالبيعة وهي مناعة بأهل الاختيار بداية ، ويخضع أهل الاختيار لشروط مشددة تؤهلهم لاختيار ولي الأمر فإذا ما اختاروا ولياً للأمر وبايعوه عرضت هذه البيعة على عامة الناس . ويعبر عن أهل الاختيار بأهل الحل والعقد . وهذا خلاف النظام المعاصر الذي يغفل أهل الحل والعقد بشروطهم ومنها العلم المؤدي إلى حسن الاختيار .

ج. تجري البيعة في النظام الإسلامي من أهل الاختيار ومن عامة الناس لشخص واحد في حين يتنافس في النظام المعاصر أكثر من مرشح بحيث يفوز بالولاية العامة من يحصل على أغلب الأصوات في انتخابات عامة مع تفصيل هذا المجال .

د. ولاية المبايع له في الإسلام غير مؤقتة - كأصل - في حين أن ولاية الرئيس في النظام المعاصر مؤقتة بدورة انتخابية مدتها أربع سنوات أو أكثر ولدورتين فقط على الأكثر غالباً ؛ حتى لو كان من انتهت ولايته ما يزال في أوج قدرته وعطائه .

هـ. يعتبر نظام حركة طالبان الأفغانية المثال المعاصر الذي جسد النظام الإسلامي وفقاً لما أسلفنا .

فإذا عدنا إلى تحليل نظام الحكم في الدولة القائمة وفقاً لدستور الجمهورية اليمنية المعدل منذ ( ١٩٤٤ م ) فسيتبين لنا فشل هذا النظام وعجزه عن تحقيق الأهداف التي يريدها الشعب ، حيث أدت السلطة التي منحت للرئيس دون مسؤولية إلى تلاشي سلطة الحكومة وأفضت إلى نوع من الاستبداد الذي طغى على كل شيء وكان السبب في كل المشكلات التي تراكمت ووصلت إلى الذروة في جميع نواحي الحياة ، وقد ساهمت ازدواجية هوية الدولة في ذلك كله .

وبناء على ما تقدم فإن رأينا بشأن نظام الحكم في الدولة يتلخص في الآتي :

١. التخلي عن النظام المختلط الحالي حيث جربناه وخبرناه وثبت لنا فشله .
٢. عدم الأخذ بالنظام الرئاسي المحض خشية أن يفضي إلى الاستبداد ؛ فإذا قد ثبت وقوع الاستبداد في ظل النظام المختلط فكيف سيكون عليه الحال في ظل النظام الرئاسي المحض ؟
٣. في ضوء البندين السابقين نرى أن النظام الأصلح لليمن في المرحلة القادمة هو النظام البرلماني الذي يقوم على أساس حكومة تمتلك الصلاحيات

التففيذفة وتتحممل عنها المسؤؤلفة ؛ مع وؤوء رئفس شرفف فنتؤبه البرلمان  
فسوء ولا فؤكم .  
٤. ضرورة المواءمة بفن أؤام هؤفة الدولة فف الأسس السفسافة للءسؤور  
وبفن أؤام نظام الؤكم ضمانا لسفر ؤمفع الأؤام الءسؤورفة فف سفاق  
واء وؤؤقق التؤانس بفنفا وتؤنب الوقوع فف التناقض .

والله الموفق